Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2025, VOL. 06, NO. (Special (1)), 70-76, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2025645

The role of public expenditures in achieving some sustainable development goals in Iraq: An analytical study

Maliha J. Abd [1*], Laith A. Matar[2], Khawlah R. Athab[3]
[1] Department of business administration, College of administration and economics, University of Al-Qadisiyah, Dhi Qar, Iraq
[2]Department of business administration, College of business administration, Al-Mustaqbal university, Babylon, Iraq
[3]Department of financial and banking sciences, College of administration and economics, University of Al-Qadisiyah, Dhi Qar, Iraq
maliha.abdul@qu.edu.iq, laith.ali@uomus.edu.iq, Khawlah.alshemary@qu.edu.iq

[*]Corresponding author:
Maliha J. Abd
maliha.abdul@qu.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

Public expenditures undertaken by the government are the basic element in providing the public life requirements of individuals and thus achieving development goals in general. However، public expenditures in Iraq are characterized by the fact that a large portion of them goes as current expenditures، while a small portion of them is directed to investment in various economic sectors، including health. education and others. Therefore، the research concluded that there is a large deficit in Iraq between the great actual need for services and achieving the planned development requirements and the low actual reality، especially in the health sector. The research recommended that there should be special attention in this sector by the government to ensure Sustainable annual growth in providing and improving these services to all individuals in Iraq in order to achieve the sustainable development goals that the United Nations seeks to achieve until 2030.

Keywords: Public expenditures, development, health, Iraq.

Conclusions:

1. The research hypothesis was confirmed, as public expenditures in Iraq play a significant role in improving the healthcare sector and achieving development goals.
2. Public expenditures made by the government are considered the main element in providing basic life necessities for individuals, thereby contributing to the achievement of development goals in general.
3. Public expenditures in Iraq are characterized by the fact that a large portion is allocated to current (operational) spending, while only a small portion is directed toward investment in various economic sectors, including health, education, and others.
4. The research found a significant gap in Iraq between the high actual need for services and the planned development requirements, and the low level of actual implementation.
5. Sustainable development is a concept that aims to achieve a balance between economic growth, environmental protection, and social justice.
6. Spending on healthcare is considered one of the most important social dimensions that contribute to achieving the sustainable development goals Iraq is striving to attain.

مجلة الريادة للمال والاعمال
2025، المجلد السادس، العدد (الخاص (1))، الصفحات 70 - 76

دور النفقات العامة في تحقيق بعض اهداف التنمية المستدامة في العراق دراسة تحليلية

مليحة جبار عبد[1*]، ليث علي مطر[2]، خولة راضي عذاب[3]
[1] قسم ادارة الاعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ذي قار، العراق
[2]قسم ادارة الاعمال، كلية ادارة الاعمال، جامعة المستقبل، بابل، العراق
[3]قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ذي قار، العراق
maliha.abdul@qu.edu.iq, laith.ali@uomus.edu.iq, Khawlah.alshemary@qu.edu.iq

***المؤلف المراسل:**
مليحة جبار عبد
maliha.abdul@qu.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

المستخلص:
تعد النفقات العامة التي تؤديها الحكومة العنصر الاساس في توفير متطلبات الحياة العامة للافراد وبالتالي تحقيق اهداف التنمية بشكل عام، الا ان النفقات العامة في العراق تتميز بأن جزء كبير منها يذهب كنفقات جارية في حين ان جزء بسيط منها يوجه الى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتنوعة ومنها الصحية والتعليمية وغيرها، لذلك توصل البحث الى ان هناك عجز كبير في العراق بين الحاجة الفعلية الكبيرة للخدمات وتحقيق متطلبات التنمية المخطط لها وبين الواقع الفعلي المتدني، خصوصاً في القطاع الصحي، وقد أوصى البحث يجب ان يكون هنالك اهتمام خاص في هذا القطاع من قبل الحكومة بما يضمن النمو السنوي المستدام في تقديم وتحسين هذه الخدمات لجميع الافراد في العراق من أجل الوصول الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي تسعى الامم المتحدة لتحقيقها حتى عام 2030.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، التنمية المستدامة، الصحة، العراق.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث كونه يتضمن موضوع غاية الاهمية وهي كيفية ادارة النفقات العامة في العراق وتوجيهها بما يحقق اهداف وخطط التنمية في العراق والتي تتوافق مع توجهات الأمم المتحدة للوصول الى تنمية مستدامة حتى عام 2030، كما يكتب البحث أهميته كونه يركز على أهم اهداف التنمية المستدامة وهو القطاع الصحي في العراق.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الآتي وهو هل ان النفقات العامة تساهم في تحسين واقع القطاع الصحي وتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية في العراق.

فرضية البحث

يفترض البحث ان النفقات العامة في العراق لها اهمية كبيرة في تحسين واقع القطاع الصحي والوصول الى تحقيق اهداف التنمية لكن بحاجة الى إدارة وتوجيه النفقات بما يحقق اهداف التنمية المستدامة في العراق

هدف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على النفقات العامة والتنمية المستدامة في العراق وتحليل واقع القطاع الصحي فيه وامكانية تحسين وتطوير هذا القطاع بما يعزز النمو المستدام والوصول الى أهم غايات التنمية المستدامة حتى عام 2030.

المبحث الأول
الأطار النظري للنفقات المالية والتنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة

تعرف النفقات العامة على أنها الإنفاق العام الحكومي، وهو ما تستخدمه الدولة من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات وسلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها. والمنح المساعدات والإعانات المختلفة : اقتصادية اجتماعية ثقافية وغيرها. من خلال هذا التعريف يمكن تحديد أركان النفقة العامة كالآتي:

1. الشكل النقدي للنفقة العامة تتخذ النفقة العامة طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية و يترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع.
2. هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة: إن هدف النفقة العامة هو تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات ملك للعامة.
3. صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام الجهة الوحيدة التي تتولى الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة، ضمن القوانين المعمول بها والمقرة من السلطة التشريعية ففي حالة قيام أفراد أو مؤسسات بالتبرع لبناء مسجد مثلا أو مدرسة أو مستشفى، فلا يعد هذا من النفقة العامة، لأنه لم يخرج من خزينة الدولة.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي نهجٌ للنمو والتنمية البشرية، يهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، والهدف هو بناء مجتمع تُلبّي فيه الظروف المعيشية والموارد الاحتياجات البشرية دون المساس بسلامة الكوكب، وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين احتياجات الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وقد ساهم تقرير برونتلاند الصادر عام ١٩٨٧ في ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة، وتتداخل التنمية المستدامة مع مفهوم الاستدامة، وهو مفهوم معياري، وقد ميّزت اليونسكو بين المفهومين على النحو التالي: "غالبًا ما يُنظر إلى الاستدامة على أنها هدف طويل الأجل (أي عالم أكثر استدامة)، بينما تُشير التنمية المستدامة إلى العديد من العمليات والمسارات لتحقيقها، وضعت عملية ريو، التي بدأت في قمة الأرض عام ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو، مفهوم التنمية المستدامة على جدول الأعمال الدولي. والتنمية المستدامة هي المفهوم الأساسي لأهداف التنمية المستدامة (SDGs)اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الأهداف العالمية لعام 2030 في عام 2015. وهي تتناول التحديات العالمية، بما في ذلك الفقر، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والسلام.، هناك بعض الإشكاليات في مفهوم التنمية المستدامة. يرى بعض الباحثين أنه تناقض لفظي، إذ يرون أن التنمية غير مستدامة بطبيعتها. ويشعر معلقون آخرون بخيبة أمل إزاء قلة التقدم المحرز حتى الآن، وقد ذكر الباحثون أن التنمية المستدامة مفتوحة، وتُنتقد بشدة لكونها غامضة وغير متماسكة، وبالتالي يسهل الاستيلاء عليها.

المبحث الثاني
النفقات العامة والتنمية المستدامة في العراق

المطلب الأول: النفقات العامة وأهداف التنمية المستدامة في العراق

تعتبر النفقات العامة أداة حيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال الاستثمارات الاستراتيجية التي تعزز الاقتصاد وتحمي البيئة وتدعم المجتمع، فالنفقات العامة والتنمية المستدامة هما مفهومان مترابطان في مجالات الاقتصاد والإدارة العامة. إذ تشير النفقات العامة إلى الأموال التي تنفقها الحكومة أو الإدارة العامة على مختلف الأنشطة والخدمات. تشمل هذه النفقات التعليم، الرعاية الصحية، البنية التحتية، الأمن، الدعم الاجتماعي، وغيرها. وتلعب النفقات العامة دورًا مهمًا في تحفيز الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاجتماعي اما في انعكاس ذلك على التنمية المستدامة فان التنمية المستدامة هي مفهوم يسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية. ويبين الجدول(1) نسب الأنفاق على الخدمات الأساسية من مجمل حجم النفقات العامة للحكومة.

جدول(1) نسب الأنفاق على الخدمات الأساسية من مجمل حجم النفقات العامة للحكومة.

السنة/ التفاصيل	نسبة الانفاق على الصحة	نسبة الانفاق على التعليم	نسبة الانفاق على الحماية الاجتماعية
2016	11	27	2
2017	9	28	3
2018	10	28	3
2019	10	23	4
2020	10	21	5
2021	11	22	7
2022	11	19	6

المصدر : هيأة الإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، ص 21 ، 2024.

نلاحظ من الجدول اعلاه ان النفقات العامة المخصصة للخدمات العامة في العراق بشكل عام هي خدمات متفاوتة ففي الوقت الذي تنفق فيه الحكومة نسبة 27% من نفقاتها عام 2016، على التعليم (وهي في الغالب تشغيلية منها اجور ورواتب ونثريات) فان نسبة الانفاق على الصحة هي فقط 11%، مما يشير الى التباين الكبير في عدم تحقيق التوازن في تقديم الخدمات الاساسية، في حين نرى ان نسبة الانفاق على الحماية الاجتماعية لا تتعدى 2% فقط لنفس العام 2016، كما استمر هذا التباين في الاعوام اللاحقة مع تغيرات بينية في هذه الخدمات ونلاحظ ثبات معدل الانفاق على الصحة للمدة من 2018 الى 2020 بنسبة 10% رغم ان عدد السكان في تزايد وان هناك نسب امراض متزايدة وتعرض العراق لجائحة كورونا نهاية عام 2019، في حين نلاحظ انخفاض طفيف في مستوى تقديم الخدات الاخرى ومنها التعليم خصوصاً كما نلاحظ تزايد في حجم الانفاق على الحماية الاجتماعية ولو بنسب متواضعة جداً بالنسبة لمعدلات الفقر المعلنة في العراق. كما نلاحظ ان هناك ارتفاع بسيط في نسبة الانفاق على الصحة عامي 2021 و2022 لتصبح 11% من حجم الانفاق الكلي، وتهدف التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاته، لذلك تظهر العلاقة بين النفقات العامة والتنمية المستدامة من خلال الآتي:

1. استثمارات في البنية التحتية: يمكن أن تساهم النفقات العامة في تطوير البنية التحتية المستدامة، مثل النقل العام والمرافق الخضراء، مما يساعد على تقليل التأثيرات البيئية وتحسين جودة المعيشة.
2. التعليم والتوظيف: تستثمر الحكومات في التعليم والتدريب، مما يؤدي إلى تحسين المهارات وزيادة فرص العمل، وبالتالي يدعم التنمية الاقتصادية المستدامة.
3. البرامج الاجتماعية: توجيه النفقات نحو البرامج الاجتماعية يمكن أن يساعد في تقليل الفقر وعدم المساواة، مما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، أحد الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة.
4. التكنولوجيا والابتكار: يمكن أن تستثمر الحكومات في البحث والتطوير لتشجيع الابتكارات التكنولوجية التي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة، مثل مصادر الطاقة المتجددة.

المطلب الثاني: حجم ومعدل الانفاق على الصحة في العراق وفق المنظور والبيانات الدولية

يعد الانفاق على الصحة من أهم الجوانب والابعاد الاجتماعية التي تساهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي يسعى العراق للوصول اليها، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى من حيث الإنفاق الحقيقي على الصحة في العالم .اعتبارًا من عام 2022 ، بلغ الإنفاق الحقيقي على الصحة في الولايات المتحدة الأمريكية 3،875،021 مليون دولار أمريكي ، وهو ما يمثل 44.86% من الإنفاق العالمي الحقيقي على الصحة، وتستحوذ الدول الخمس الأولى الأخرى هي(الصين واليابان وألمانيا وفرنسا) على 66.26 % منها .قُدِّر إجمالي الإنفاق العالمي الحقيقي على الصحة بنحو 8،300،826 مليون دولار أمريكي في عام 2022. ويحتل العراق المرتبة 55 على مستوى العالم من مجموع 189 دولة مسجلة بياناتها، وهو مؤشر مقبول من حيث المستوى العالمي مع السعي لتحسينه للوصول الى اهداف التنمية المستدامة 2030. ومن خلال الجدول(2) نلاحظ ان حجم الانفاق على الصحة في العراق يتذبذب بين سنة واخرى فقد بلغ 4،344 عام 2004 وهو مؤشر جيد يدل على الاهتمام بالجانب الصحي من قبل الحكومة، الا اننا نلاحظ انخفاض حجم الانفاق على الصحة متاثراً بالظروف المحيطة وسوء التقدير للحاجات الفعلية في الجانب الصحي، اذ انخفض الى 3،330 مليون عام 2005، ويمكن ان نرى حجم الانفاق قد انخفض الى 2،941 مليون دولار عام 2006 كذلك، اما في عام 2007 فنلاحظ عودة حجم الانفاق على الصحة قد ارتفع الى 842،3 مليون دولار واستمر في التحسن الى 5،215 عام 2009، وهي انتقالة جيدة في مستوى تحسن الجانب الصحي والاهتمام به في العراق، اما بعد تأثر العراق بالازمة المالية العالمية فقد انخفض حجم الانفاق على الصحة الى 4،757 مليون دولار عام 2010، واستمر هذا الانخفاض الى عام 2012 اذ بلغ 4،855 مليون، في حين ارتفع في السنوات اللاحقة، فمنذ عام 2013 بلغ حجم الانفاق على الصحة 5،476 مليون دولار وتحسن الى 7،460 مليون عام 2016، كما استمر بالارتفاع الى 9،201 عام 2018 مع انخفاض طفيف عام 2019 فقد بلغ 9،117 مليون دولار في حين ارتفع عامي 2020 و2021 الى 9،261 مليون دولار عام 2020 ثم ارتفع الى 9،539 مليون دولار وبمعدل نمو متزايد بلغ 5.0% عام 2020، ثم ارتفع الى 8.3% عام 2021، ويأتي ذلك بعد تداعيات فايروس كورونا وحاجة القطاع الصحي الى مزيد من الانفاق ، وهو مؤشر جيد مع انه يجب الاهتمام وزيادة حجم الانفاق على الصحة بما يتناسب مع المعايير الدولية وتحسين الجانب الصحي للفرد العراقي، اما بالنسبة لمعدل الانفاق على الصحة فقد ظل بنسب متواضعة ويتذبذب بين سنة او مجموعة سنوات مع اخرى ولم يتجاوز 4.48 كما في عام 2019، في حين ان دول العالم تؤمن الجانب الصحي من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتي وصلت اليها بشكل مبكر من اطلاق الخطة الألفية والتي يسعى العراق لتحقيقها كذلك.

الجدول (2) حجم ومعدل الانفاق على الجانب الصحي في العراق للمدة (2004-2022) **مليون دولار أمريكي**

التفاصيل السنة	حجم الانفاق الحكومي على الصحة مليون دولار	معدل الانفاق على الصحة من حجم الناتج المحلي الاجمالي %
2004	344،4	3.84
2005	330،3	2.90
2006	941،2	2.42
2007	842،3	3.11
2008	064،4	3.04
2009	215،5	3.77
2010	757،4	3.23
2011	421،4	2.79
2012	855،4	2.69
2013	476،5	2.82
2014	471،5	2.80
2015	305،6	3.14
2016	460،7	3.49
2017	295،9	4.19
2018	201،9	4.24
2019	117،9	4.48
2020	361،9	5.0
2021	639،9	8.3

Source: http://apps.who.int/nha/database/ViewData/Indicators/en

المطلب الثالث: تحليل واقع مؤشر النمو الإقتصادي في العراق

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن النمو الإقتصادي كونه يمثل قيمة جميع ما ينتج في الدولة من سلع وخدمات، كما ان زيادته تنعكس ايجاباً على الإنفاق على القطاعات الإقتصادية والخدمية الأخرى، وكذلك انخفاضه سيؤدي الى تقليل حجم الإنفاق على جميع او بعض تلك القطاعات الإقتصادية والخدمية، اي ان حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو

الإقتصادية مرتبطان ارتباط وثيق وكأنهما وجهين لعملة واحدة، إذ يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات التي توضح مستوى النشاط الاقتصادي للبلد، انطلاقاً من ذلك يمكن لنا تحليل واقع مؤشر النمو الإقتصادي في العراق من خلال حجم الناتج المحلي الإجمالي، ويبين الجدول(3) تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ، ونلاحظ من خلالهما ان حجم الناتج ينمو سنوياً وبشكل طردي في معظم السنوات كما انه يتأثر بالمتغيرات والصدمات الإقتصادية التي تتعرض لها دول العالم.

ففي المدة 2004-2008، نلاحظ ان هناك تحسن في مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبمعدلات نمو إيجابية، فقد بلغ 53235358.7 مليون دينار عام 2004، وارتفع الى 73533598.6 مليون عام 2005، وقد حقق معدل نمو كبير جداً قدره 38.4% في عام 2005، اما عام 2006 فقد ارتفع ليصل الى 95587954.8 مليون دينار وقد حقق معدل نمو كبير جداً بواقع 30% لنفس العام، ويعود سبب الارتفاع في حجم النتاج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية الى زيادة العائدات النفطية وارتفاع أسعار النفط في هذه المدة، على الرغم من انه كانت القطاعات الاقتصادية تعاني من تدهور كبير في ضعف الطاقة الانتاجية فضلاً عن اندثارها بسبب ظروف الحصار والحرب سابقاً ونقص المعدات والآلات اللازمة لمختلف انواع الانتاج، الا انها لم تقف عائق امام تلك الزيادات بسبب زيادة الطاقة الانتاجية النفطية ومضاعفة تصدير النفط الخام للخارج، وكذلك في العامين 2007و2008 فقد حقق الناتج ارتفاع قدره 16% عام 2007 اذا بلغ 111455813 مليون دينار، اما عام 2008 فقد حقق نمو قدره 34.1% وكان حجم الناتج الإجمالي الجاري 157026061.6 مليون دينار، اما في عام 2009 فنلاحظ من خلال الجدول المذكور آنفاً، انخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الجارية اذ بلغ 130642187.0 مليون دينار وبمعدل نمو سالب(16.8%-) ويعود ذلك الى الانخفاض الحاصل في أسعار النفط بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية التي تعرضت لها دول العالم والقت بآثارها على العراق، مما اثرت سلباً على حجم الناتج المحلي الإجمالي وعلى بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مما يشير الى ضرورة تنويع الاقتصاد العراقي في الجانب غير النفطي، وضرورة الاستفادة من حجم الناتج الاجمالي بتحسين القطاعات الاقتصادية الاخرى.

اما في المدة 2010-2013 فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بالأسعار الجارية، اذ بلغ 162064565.5 مليون دينار عام 2010، وقد حقق معدل نمو قدره 24.1%، وكذلك في العام اللاحق له فقد حقق 217327107.4 مليون عام 2011، بعد تراجع أثر تلك الأزمة المالية وايجاد الحلول لها من قبل دول العالم التي تأثرت بها بشكل كبير جداً، وقد حقق معدل نمو جيد قدره 39.1%، واستمر الحال لعام 2013 وحقق الناتج خلال تلك السنوات معدلات نمو قدرها 17% في عام 2012 و6.6% عام 2013، الأ انه سرعان ما تعرض الإقتصاد العراقي الى أزمة مالية اخرى نتيجة تأثره بالأزمة المالية العالمية التي ضربت دول العالم مرة اخرى وقد هزت تلك الاقتصادات، وبالتالي تراجع حجم الناتج المحلي الجمالي للعراق الى 266420384.5 مليون دينار، وحقق معدل نمو سالب قدره(3.9%-) لعام 2014 وذلك بسبب زيادة النفقات العسكرية نتيجة الى سيطرة المجاميع الإرهابية على بعض المحافظات العراقية مما أدى الى تدهور البنى التحتية وتعطيل الحركة التجارية الداخلية والخارجية فضلاً عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية التي تم ذكرها آنفاً، وقد بلغت مساهمة الناتج الاجمالي بدون النفط 99941177.77 عام 2014 وانخفضت الى 73446500.84 عام 2015، وبسبب انعكاس آثار تلك الأزمة بشكل اكبر وامتدادها لدول العالم نتيجة الترابطات التجارية بينهم فقد انخفض حجم الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية الى194680971.8 مليون عام 2015، وبمعدل نمو سالب قدره (26.9%-)، اما في المدة من 2016 الى 2018 فقد بدأ حجم الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع التدريجي نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية بشكل عام وتراجع الأزمة المالية العالمية، فقد حقق الناتج نمو قدره 1.5% عام 2016، ثم ارتفع الى 11.16% عام 2017، بعد ان حقق ناتج اجمالي قدره 221665709.5 مليون دينار عراقي، اما عام 2018 فقد حقق 268918874.0 مليون، وبمعدل نمو قدره 17.57%، الا انه سرعان ما تراجع في السنوات اللاحقة الى نمو سالب فقد حقق 262917150.0 مليون عام 2019، وبمعدل نمو بلغ (2.28%-) بسبب التأثر بجائحة كورونا coved-19 نهاية العام ، اما عام 2020 فقد تراجع معدل النمو بشكل اكبر وقد انخفض الى 198774325.4 مليون دينار وقد بلغ معدل النمو السالب الى (32.27%-) بسبب تفشي الجائحة المذكورة وتطبيق دول العالم الاغلاق التام لحدودها وتراجع التجارة والعمل الدولي، والتي انعكست على العراق في ذلك من خلال انخفاض كبير في حجم الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الجارية كما بينا قبل قليل، كما ارتفع عام 2021 بعد رفع القيود التجارية وتحسن الوضع الاقتصادي العالمي حيث حقق الناتج قيمة 243536783.1 مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره 22.52%، اما عند تحليلنا للنمو الإقتصادي وفق الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة فنجد ان معدل الاستقرار اكثر منه في الناتج الجاري، كما ان معدل النمو في تزايد مستمر وبمعدلات مقبولة رغم تعرض العراق وتأثره بالازمات الاقتصادية العالمية فنجد انه سجل نمو قدره 1.7% عام 2005، ثم ارتفع الى 7.5% عام 2008، وتراجع الى 4.1% عام 2009، اي بعد الازمة المالية، ثم عاود النمو مرة اخرى بشكل اكبر عام 2012 اذ حقق ناتج قدره 162587533.1 مليون، وبمعدل نمو بلغ 13.9% لنفس العام 2012، بعد معاودة اسعار النفط بالارتفاع مرة اخرى وتحسن الاوضاع الاقتصادية، اما عام 2014 فقد تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الحقيقية الى 175335399.6مليون نتيجة لتأثر العراق بالازمة المالية العالمية مرة اخرى، وتراجع معدل النمو في الناتج الى 0.1% وهو ايضاً ناتج عن تعرض العراق الى عمليات ارهابية نتج عنها احتلال بعض المحافظات العراقية وتوقف الانتاج والتصدير من النفط الخام بسببها، ثم عاود الإرتفاع مرة اخرى الى 183616252.1 مليون دينار ، وبمعدل نمو 4.1%، بعد انتهاء اثر تلك الأزمة المالية وايجاد الحلول والبدائل المناسبة لمنافذ تصدير اخرى، وبعد تحسن الوضع عام2016 فقد ارتفع حجم الناتج الحقيقي الى 208932109.7 مليون اي بمعدل نمو قدره 13.7%، اما

بعد ذلك فقد انخفض معدل نمو الناتج الحقيقي الى 205130066.9 مليون وبلغ معدل النمو (-1.8%) نتيجة لانخفاض اسعار النفط العالمية وتأثر العراق بها بشكل كبير، الا ان تحسن الاوضاع الاقتصادية بعد ذلك قد رفع معدل النمو الاقتصادي الى (2.5%) عام 2018، ثم عاود الانخفاض مرة اخرى عام 2019، نتيجة لتعرض دول العالم الى جائحة كورونا (COVED-19) وقد انخفظ حجم الناتج الى 211789774.7 مليون دينار نتيجة لذلك وانخفض معدل النمو الى 0.6% فقط، اما عام 2020، وبعد انتشار الجائحة فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للعراق اي تراجع معدل النمو بشكل عام الى (-0.11%) اما في عام 2021 فقد بدأ الاقتصاد بالتعافي التدريجي بعد ان تم رفع بعض قيود الوباء العالمي وارتفع حجم الناتج الى 203478309.2 مليون دينار كما حقق معدل نمو حقيقي موجب قدره 8.16% وهو مؤشر جيد يدل على تعافي الإقتصاد العراقيواستمر الحال حتى عام 2022 بمعدل نمو ايجابي مدعوما بتحسن الاوضاع الاقتصادية وارتفاع اسعار النفط عالمياً.

جدول (3) تطورات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة (2004-2021) **(مليون دينار)**

التفاصيل / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2007=100	معدل النمو %
2004	53235358.7	-	101845262.4	-
2005	73533598.6	38.1	103551403.4	1.7
2006	95587954.8	30	109389941.3	5.6
2007	111455813	16.6	111455813.4	1.9
2008	157026061.6	34.1	120626517.1	7.5
2009	130642187.0	16.2-	124702847.9	4.1
2010	162064565.5	24.1	132687028.6	6.5
2011	217327107.4	39.1	142700217.0	7.5
2012	254225490.7	17	162587533.1	13.9
2013	273587529.2	6.6	174990175.0	7.6
2014	266420384.5	-3.9	175335399.6	0.1
2015	194680971.8	-26.9	183616252.1	4.7
2016	196924141.7	1.5	208932109.7	13.7
2017	221665709.5	11.16	205130066.9	-1.8
2018	268918874.0	17.57	210532887.2	2.5
2019	262917150.0	-2.28	211789774.7	0.6
2020	198774325.4	-32.27	188112265.8	-0.11
2021	243536783.1	22.52	203478309.2	8.16
2022	263636773.2	8.2	233479315.3	14.5

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية لسنوات مختلفة (2004-2021).

الاستنتاجات:

1. تم اثبات فرضية البحث حيث ان النفقات العامة في العراق لها اهمية كبيرة في تحسين واقع القطاع الصحي والوصول الى تحقيق اهداف التنمية.
2. تعد النفقات العامة التي تؤديها الحكومة العنصر الاساس في توفير متطلبات الحياة العامة للافراد وبالتالي تحقيق اهداف التنمية بشكل عام.
3. تتميز النفقات العامة في العراق بأن جزء كبير منها يذهب كنفقات جارية في حين ان جزء بسيط منها يوجه الى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتنوعة ومنها الصحية والتعليمية وغيرها.
4. توصل البحث الى ان هناك عجز كبير في العراق بين الحاجة الفعلية الكبيرة للخدمات وتحقيق متطلبات التنمية المخطط لها وبين الواقع الفعلي المتدني.
5. التنمية المستدامة هي مفهوم يسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية.
6. يعد الانفاق على الصحة من أهم الجوانب والابعاد الاجتماعية التي تساهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي يسعى العراق للوصول اليها

التوصيات:

1. ضرورة الاهتمام في المجال الصحي في العراق وزيادة حجم الانفاق المخصص له.
2. ضرورة مواكبة التقنيات الحديثة في الصحة وبما يعزز من جودة الخدمات المقدمة في العراق.
3. من المهم عمل ورش ودورات تدريبية تبين اهمية تعزيز الانفاق على القطاع الصحي بما يضمن تحقيق بيئة صحية وسليمة في المجتمع.

4. يجب ان يكون هنالك اهتمام من قبل الحكومة بما يضمن النمو السنوي المستدام في تقديم وتحسين هذه الخدمات لجميع الافراد في العراق
5. من الضروري تحقيق اهداف التنمية المستدامة وفق الخطة المعلنة لعام 2030. ليتم من خلالها مواكبة التغيرات الدولية حول العالم وتحقيق الانسجام مع خطط الامم المتحدة

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد أو ذكر اي شخص اخر.

References:

1. Al-Bank al-Markazī al-ʿIrāqī. (2018). Al-Mudīriyyah al-ʿĀmmah lil-Iḥṣāʾ wa-al-Abḥāth.
2. Niblock, T. (2001). Al-Ḥiṣār Ḍidd al-ʿIrāq Bawṣafihi Khirqan fī al-Niẓām al-ʿĀlamī al-Jadīd [The sanctions against Iraq as a violation of the new world order]. In Kitāb Wathāʾiq Aʿmāl al-Muʾtamar al-Duwalī al-Munʿaqid fī Baghdād (International Conference Proceedings). Bayt al-Ḥikmah.
3. Todaro, M. (2009). Al-Tanmiya al-Iqtiṣādiyya (M. Ḥ. Ḥasanī & M. Ḥ. Maḥmūd, Trans.) (1st ed.). Cairo: Dār al-Marīkh li-al-Ṭibāʿah wa-al-Nashr.
4. Al-Barīdī, ʿA. ʿA. (2015). Al-Tanmiya al-Mustadāmah: Madkhal Tākāmulī li-Mafāhīm al-Istīdāmah wa-Taṭbīqātihā (1st ed.). Riyadh: ʿUbaykān.
5. Abū al-Maʿāṭī, M. (2014). Al-Ittijāhāt al-Ḥadīthah fī al-Tanmiya al-Shāmilah (1st ed.). Cairo: al-Maktab al-Jāmiʿī al-Ḥadīth.
6. Frieder Meyer-Krahmer, Innovation and Sustainable Development: Lessons for Innovation Policies, first edition, Springer Science & Business Media, 2012.
7. https://en.unesco.org/themes/education-sustainable-development/what-is-esd/sd
8. http://www.emro.who.int/ar/right-teasers/iraq/contact-us.html
9. http://apps.who.int/nha/database/ViewData/Indicators/en